

تقرير

# مولينبيك: «عاصمة الإرهاب في أوروبا» المشتبه فيه باعتداءات باريس يسقط في ضاحية بروكسيل



لمولينبيك حضور كبير على مستوى الاعمال الموصوفة بالإرهابية (أف ب)

البلجيكية، وقبل ذلك كإرهابية خصبة لتجنيد العناصر الجهاديين، منذ ما قبل أحداث العاصمة الفرنسية. وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى زيادة التعاون الأمني مع بروكسيل، وإرسال أحد قدامى جهاز الاستخبارات كخبير في مكافحة الإرهاب. ما الذي يشكل فعلاً خاصية في مولينبيك يجعل منها عاصمة الإرهاب في أوروبا على حد وصف وسائل الإعلام لها، وهي لا يفصل بينها وبين بروكسيل إدارياً إلا قناة مائية؟

تشكل مولينبيك حالة تكاد تكون فريدة في مشهد الضواحي الأوروبية، نظراً إلى ارتباط عدد كبير من المتورطين بأعمال إرهابية بها، لناحية السكن أو التجنيد. فمُنذ سنة أشهر إلى الآن، التحق ما لا يقل عن 85 شخصاً من سكان مولينبيك بصفوق تنظيم «داعش» في سوريا. تركيز كبير يذكّر بمدينة «لونييل» الفرنسية التي التحق عدد كبير من أبنائها بالجماعات المسلحة في سوريا.

وبالعودة إلى الوراء، إلى بداية العقد الماضي، نجد أن لمولينبيك حضوراً كبيراً على مستوى الأعمال الموصوفة بالإرهابية، من إيكال مهمة قتل أحمد شاه مسعود إلى شخصين من مولينبيك، إلى اعتداءات القطار في مدريد سنة 2004، الذي راح ضحيته 191 شخصاً، وكان من المتورطين فيها شخصان عائدان من هذه الضاحية البلجيكية، مروراً بسلسلة هجمات، كالهجوم على المتحف اليهودي في بروكسيل في أيار 2004، ومحاولة الاعتداء على القطار «تاليس» الذي يربط أمستردام بباريس في آب 2015، وأخيراً هجمات باريس، التي تبعها مقتل المخطط المفترض للهجمات، عبد الحميد اباعود، الذي كان في

تشكل مولينبيك إحدى ضواحي العاصمة البلجيكية بروكسيل. حالة خاصة تنفرد بها في أوروبا. وتكاد وذلك بالنظر إلى التركيز الكبير للجهاديين فيها. على المستويين التمويهي واللوجستي. وهو ما أكدته هجمات باريس الأخيرة

## موريس قديم

أخيراً، بعد أكثر من أربعة أشهر على اعتداءات باريس (13 تشرين الثاني 2015)، ألقى القبض على المشتبه فيه الأول المتواري، صلاح عبد السلام، في مولينبيك، إحدى ضواحي العاصمة البلجيكية. وكانت الأخبار عن مدامات في الحي المذكور قد تسارعت في الأسبوعين

## تشكّل مولينبيك حالة تكاد تكون فريدة في مشهد الضواحي الأوروبية

الأخريين، حتى الثلاثاء الماضي، حين قتل أحد المشتبه فيهم بالمشاركة في اعتداءات باريس خلال مدامة للشرطة في نفس الضاحية، وهو الجزائري محمد بلقايد، الذي قدم مساعدة لوجستية للقتلة، تحت اسم وهمي هو سمير بوزيد، وصولاً إلى اعتقال عبد السلام بعد ظهر أمس. بعيد الهجوم في باريس الذي قضى فيه ما يقارب 140 شخصاً، اتجهت الأنظار إلى بلجيكا، وضواحي بروكسيل تحديداً، كمكان شكّل أرضية ملائمة للتخصير اللوجستي الدقيق لما حصل في باريس (الشبكة

مصر

# خلاف بين الأجهزة الأمنية يمهد لتسوية «حماس»

حال اتخاذها من الجانب المصري تسهيلات إضافية للمصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، ومحفزاً للأخيرة كي تسلّم أي قيادات جهادية تتمكن من العبور إلى غزة بعد تطبيق نظام تعاون أمني مشترك يضمن تبادل المتهمين بشرط وقف التعاون في حال تبوت تقديم الحركة معلومات مضللة للأجهزة المصرية أو التورط في عمليات من شأنها الإضرار بالأمن القومي، ولكن مع تقديم الجهة التي تدعي ذلك، الأدلة التي لا يمكن إنكارها. وجهة النظر المدافعة عن التواصل مع «حماس» ترى أيضاً أن التعاون معها فرصة جيدة لتحقيق تبادل تجاري يكون من شأنه توفير منفذ للمنتجات المصرية عبر رفح، وتشغيل المعبر مستقبلاً عبر اتفاقية تكون السلطة في رام الله جزءاً منها على المدى المتوسط وتنتهي بإدخال جزء من العملة الصعبة في القطاع إلى مصر. ويقول هؤلاء أيضاً إن «إبقاء غزة تحت الحصار يخرج مصر سياسياً ويشكل تحولاً من موقف داعم

أبغت «قيادة حماس أنها الفرصة الأخيرة لتحسين العلاقة بالقاهرة»

ترى «المخابرات» أن تحسين وضع غزة سيعود بالنفع على الأمن القومي (أي بي إيه)



غزة، على أن ذلك سيؤدي إلى «انعكاس إيجابي على الأمن القومي المصري... المقترح أن يعود التنسيق إلى ما كان عليه قبل 2011، وأن تمرّ الشحنات الغذائية ومعدات البناء عبر معبر رفح»، كما نقلت مصادر أمنية مطلعة. ويبدو أن تقدير موقف «المخابرات العامة» راجع إلى رغبة حقيقية في أن تكون هذه الخطوات في

الوطني» (أمن الدولة سابقاً) من جهة أخرى، ظهر في أوجه بشأن قضية «حماس». كل جهاز له رأي مرتبط بخلفيات التواصل مع الحركة أو تقارير أمنية مبنية على معلومات وتقديرات سابقة، فيما يبدو «المخابرات العامة»، وهو الجهاز الوحيد الداعم للتواصل مع «حماس» حتى الآن، قادراً على الدفاع عن وجهة نظره حتى إشعار آخر، برغم اعتراض البقية.

ولعل هذا تحديداً هو ما يفسر التناقض بين إعلان «الداخلية» وقوف «حماس» خلف اغتيال النائب العام الراحل هشام بركات، وبين استقبال وفد الحركة بالتزامن مع هذا الاتهام الذي أعلنه رأس الوزارة، اللواء مجدي عبد الغفار.

وفق التفاصيل، فإن «المخابرات العامة» الذي أدار المفاوضات مع وفد «حماس» خلال الأيام الماضية، يرى في التعاون معها أمراً ملجأ، وكذلك لا مشكلة لديه في تأمين معبر رفح بالتنسيق المشترك معها، وذلك لتوفير حياة طبيعية لسكان قطاع

الاختلاف في وجهات النظر بين عدد من الأجهزة الأمنية المصرية هو الذي يمهد «المخابرات العامة» جليب وهد «حماس» إلى القاهرة. في ظل غياب الأدلة لدى الأجهزة التي ترفض ذلك

لم تكن زيارة وفد حركة «حماس» للقاهرة الأسبوع الماضي سوى تعبير بطريقة مواربة عن تخطيط الأجهزة الأمنية المصرية في التعامل مع الحركة خلال السنتين الماضيتين، في ظل وجود أكثر من رؤية وتقديرات مختلفة للموقف، وفي ضوء حالة تضارب في الآراء وتقديم تقارير مختلفة إلى القيادة السياسية عن طبيعة التواصل مع «حماس» وكيفية التعامل مع قياداتها.

التخطيط بين تصورات الأجهزة الأمنية الرئيسية: «المخابرات العامة» (وزارة الداخلية) من جهة، و«المخابرات الحربية» (الجيش)، ووزارة الداخلية نفسها ومعها «جهاز الأمن